Diwan :Jurnal Bahasa dan Sastra Arab
P-ISSN: 2503-0647 E-ISSN: 2598-6171
http://journal.uin-alauddin.ac.id/index.php/diwan

تعميم القاعدة عند ابن تيمية في باب المبتدأ والخبر ونواسخهما

Rizki Gumilar[1*], Ebrahim Dawy[2]

[1]Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i, Jl. MH. Thamrin Gg. Kepodang No.5, Gladak Pakem, Kranjingan, Sumbersari, Jember Regency, East Java, Indonesia. 68123

[2]Arabic Language Studies, International Open University, 21 Kanifing Mosque Road, P.O. Box 2340, Kanifing South, KMC, Banjul, The Gambia.

[*] Email: rizki@iou.edu.gm (Corresponding Author)

(Submitted: 08-03-2024, Revised: 19-06-2024, Accepted: 21-06-2024, Published: 30-06-2024)

مستخلص

لم تتوقف جهود العلماء لتبسيط قواعد اللغة العربية مع مرور الزمن. وهذا هو شأن من يعتبر خبيرًا في مجال العقيدة، وهو ابن تيمية. يهدف هذا البحث إلى كشف استخدام منهج "تعميم القواعد" في شرح أحد الأبواب المهمة في النحو العربي، وهو المبتدأ والخبر ونواسخهما. والمنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي التقعيدي، وهو يتم من خلال جمع المعلومات اللازمة من المصادر الأساسية، واستخراجها، وعرضها في النتائج المقترحة. ومن الاستنتاجات التي توصل إليها هذا البحث أن اتحاد العامل لما اتحد فيه المعنى، ويعمل العامل الواحد في ما اتحد فيه المعنى، فعامل النعت هو عامل المنعوت ذاته، وعامل الحال هو الذي يعمل في صاحبها، وكذلك عامل الخبر هو نفس العامل في المبتدأ، ومع هذه القاعدة سوف يحفظها الطلاب ويفهمونها بسهولة. والمساهمة التي يرجى الوصول إليها فهم باب المبتدأ والخبر ونواسخهما لدى الطلاب بأسهل طرائق، ولهذا البحث أيضًا مساهمة في تطوير الأساليب لتدريس قواعد اللغة العربية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: المبتدأ؛ الخبر؛ التعميم؛ النمط؛ ابن تيمية

Abstract

Scholars' efforts to simplify Arabic grammar rules have persisted over time. This is also true for Ibn Taymiyyah, a notable expert in the field of Islamic theology. This research aims to apply the "rule generalization" method to explain one of the important aspects of Arabic syntax, namely Mubtada' and Khabar, and their modifiers. The methodology used in this research is the descriptive rule-based approach, which involves collecting necessary information from primary sources, extracting it, and presenting it in the proposed results. Among the result reached by this research is that the 'amil is united in what the meaning is united in, and one 'amil work in what the meaning is united in. The 'amil of na'at is the 'amil of man'ut itself, and the 'amil of haal is the one that acts on shaahib haal, and likewise, the predicate 'amil of khabar is the same 'amil of mubtada, and with this, the rule will be easily memorized and understood by students. The anticipated contribution of this research is to facilitate students' comprehension of the Mubtada', Khabar, and their modifiers in the simplest ways possible. Additionally, this research aims to contribute to the development of methods for teaching Arabic grammar rules in general.

Keywords: *Mubtada; Khabar; Generalization; Pattern; Ibn Taymiyyah*

https://doi.org/10.24252/diwan.v10i1.46091

Pengutipan: Gumilar, Rizki, and Ebrahim Dawy. " تعميم القاعدة عند ابن تيمية في باب المبتدأ والخبر ونواسخهما". *Diwan : Jurnal Bahasa dan Sastra Arab* 10, no. 1 (June 30, 2024). Accessed July 18, 2024. https://journal.uin-alauddin.ac.id/index.php/diwan/article/view/46091.

مقدمة

كثير مما يشتكيه الطلاب في تعلم قواعد اللغة العربية يكْمُنُ في طريقة التعليم ذاتِها، إذ تكون صعبة ومستمرة منذ أجيال. فعلى هذا المبدأ إنما يحتاجه المعلم هو تجديد طرائق التدريس وفقًا لتطورات الزمان.

وهذا ما فعله ابن تيمية في تناول باب المبتدأ والخبر ونواسخهما. وسبب اختيار الباحث لهذا الباب لأن المبتدأ والخبر عمدتان أساسيتان في تكوين الجملة سوى فِعل وفاعل. عندما يتمكن الطلاب من إتقانهما، فيمكنهم الانتقال إلى الأبواب التي تليهما بسهولة.

والأكثر إثارة للاهتمام في هذا البحث هو أن الشخصية التي يركز عليها الباحث هو الشخص الذي لم يكن كلامه يُسمَع ويُنقَل في هذا الفن، ولم تُستَخدم كتبه مرجعًا ولا مصدرًا في هذا العلم قط، لأنه يقضي أوقاته للعلوم الشرعية، ولذا هذا البحث يعطي لونًا جديدًا في تعلم علم النحو وتعليمه.

وما فعله ابن تيمية كان نوعًا من تجديد هذا الفن. مع كثير من القواعد النحوية التي نقلها النحاة، فجمع القواعد التي تجري على نفس النمط، وهذا النمط غالبًا يكون علةً لتقعيد الحكم. فمن ثم اكتفى الطلاب أن يحفظوا نمطًا واحدًا فقط لإتقان العديد من أبواب النحو. وهذا بلا شكٍّ أحدُ المحاور المحدثة التي يمكن للطلاب من خلاله فهم علم النحو بطريقة أسهل وأسرع.

وقد سبق إجراء الباحث في البحث الذي يتعلق به وتم إيداعه في مكتبة الملك فهد الوطنية (King Fahad National Library) بمدينة الرياض سنة ٢٠٢٢ م، تحت الموضوع: "التعليل النحوي والصرفي عند ابن تيمية وعلاقته بالحكم الشرعي (رسالة الدكتوراه)"، استنتج هذا

البحث أنواع التعليل النحوي والصرفي التي وردت في مؤلفات ابن تيمية واستخدامها في استنباط الأحكام الشرعية، ولم يركز على باب المبتدأ والخبر فحسب ومحاولة تيسيره.[١]

والبحث الثاني كتبه فضلان مشكورا وتم نشره تحت الموضوع: "الاختلافات في المبتدأ والخبر عند الكوفيين والبصريين (دراسة نحوية مقارنة)" في سنة ٢٠٢٢ م عند مجلة اللغة، الجامعة الإسلامية الحكومية بينجكولو. تكلم فيه عن مقارنة التعريف والأحكام والأنواع والعوامل فيهما نظريةً دون المحاولة في تبسيطها.[٢]

والثالث مسمى بـ"تدريس المبتدأ والخبر في منظور العمدة" بحث منشور في مجلة العربية للكلية الإسلامية الحكومية ديروندينج سنة ٢٠١٩ م للباحث: دانيال جمال. ومن نتائج هذا البحث أن تعليم المبتدأ والخبر على قضية العمدة يسهل الطلاب في فهمه، مع أن الباحث نقل ولخّص من أربعة كتب النحو فقط، وهي: الآجرومية والألفية وشرح قطر الندى وجامع الدروس دون أي تحليل.[٣]

أما هذا البحث فسوف يتطرق في تعميم النمط في مؤلفات ابن تيمية أثناء كلامه عن باب المبتدأ وملحقاته وهي باب الخبر و(إنّ) و(كان) و(ظن)، وهل سبق تناوله لدى العلماء المتقدمين في النحو، ويرجى هذا البحث أن يسهل الطلاب في فهم علم النحو ويزيد الثروة المعرفية في النحو العربي.

مشكلات البحث وأهدافه

فيما يلي أهم المشكلات التي سيتناولها الباحث:

١. ما هي الطريقة السهلة لإتقان باب المبتدأ والخبر ونواسخهما عند ابن تيمية؟
٢. وكيف تطبيق هذه الطريقة على أبواب شتى في علم النحو؟

---

[١] رزقي غوميلار, "التعليل النحوي والصرفي عند ابن تيمية وعلاقته بالحكم الشرعي" (الرياض, جامعة الملك سعود, ٢٠٢٢) , https://rgdoi.net/10.13140/RG.2.2.24064.00000.

[٢] فضلان مشكورا, "الإختلافات في المبتدأ والخبر عند الكوفيّين والبصريّين (دراسة نحوية مقارنة)," *مجلة اللغة للجامعة الإسلامية الحكومية بينجكولو* ١١,١ (٢٠٢٢): ١–١٥.

[٣] دانيال جمال, "تدريس المبتدأ والخبر في منظور العمدة," *مجلة العربية للكلية الإسلامية الحكومية ديروندينج* ٨,١ ١٢١–١ :(٢٥ ,٢٠١٩ July).

٣. وما مساهمة ابن تيمية في الفكر اللغوي العربي من خلال هذه القاعدة؟

والأهداف التي أرادها الباحث في تحقيقها:

١. معرفة الطريقة الجديدة في إتقان المبتدأ والخبر ونواسخهما التي لم يقدمها سابِقو ابن تيمية.
٢. معرفة تطبيق القاعدة الموجزة على العديد من المباحث في علم النحو.
٣. والكشف عن إسهام ابن تيمية في الفكر اللغوي العربي.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التقعيدي، وذلك باستقراء مباحث المبتدأ والخبر ونواسخهما وهي باب (كان) و(إنّ) و(ظنّ) وأخواتها، وهو عن طريق قراءة بعض مؤلفات ابن تيمية، وهي: مجموع الفتاوى وجامع المسائل وكتاب الإيمان، وجمعها وتصنيفها تدرجًا على حسب رتبة الأبواب النواسخ اعتمادًا على كتب النحاة: ابتدأ بالمبتدأ ثم الخبر ثم (كان) ثم (إنّ) ثم (ظن) مع ذكر الأنماط الأصلية مقدّمًا لكل أصول، وتحليلها وكشف علل إعرابها وعواملها وتعميمها من أصولها لدى المؤلف، ويختتم بمقارنته مع أقوال النحاة لمعرفة اتفاقه معهم أو مخالفته لهم نظرًا إلى أمهات الكتب من النحاة واللغويين المتقدمين، منها: كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والأصول في النحو لابن السراج وعلل النحو لابن الوراق والخصائص لابن جني وكتب أخرى. وأخيرًا إبراز دور هذا التعميم في تيسير فهم الباب لدى الدارسين.

نتائج البحث ومناقشاتها

ومن المعلوم أن اللغة العربية تتركب من أنماط تركيبية متنوعة. فحاول جمهرة النحاة في جعل واحد من هذه الأنماط نمطًا رئيسيًّا وبقية الأنماط مردودةً ردت إلى رئيسه تعميمًا لها تسهيلًا لمن درسها. ومن أمثلة هذا الاتجاه: تعميم علامات الإعراب لدى سيبويه، إذ جعل الحركات والسكون علامةً لأنواع الإعراب الأربعة في جميع الكلمات المعربة، وإن لم تظهر العلامة فيقدرها على حرف الإعراب تقديرًا مثل (موسى والمسلمون) أو محلًّا مثل (أنت والجملة التي

وقعت موقع الإعراب). وما فعله سيبويه في نظره إلى هذه العلامات إلا محاولته في تعميم النمط، مع أن غيره من النحاة تعددت عندهم علامة الإعراب، بالحركات أو بالحروف[١].

وجد الباحث أن ابن تيمية تمحورَ كلامه على ستة أصول، وسيتم تعميمها على مباحث المبتدأ والخبر ونواسخهما، وتُرَتَّب هذه المباحث ترتيبًا نحويًّا، فيما يلي تناولها:

الأصل الأول: قوة اللفظ لقوة المعنى

ذكر السهيلي أن اللفظ جسد والمعنى روحه،[٢] فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وكذلك عكسه. وهذا لأن اللسان خادم القلب، فإذا ذهب القلب إلى معنًى ذهب اللسان إلى ذلك المعنى.

وهذا الأصل تم تعميمه عند ابن تيمية على باب المبتدأ والخبر علةً لرفعهما، قيل إن العمدة في الكلام كان له الرفع، منها: المبتدأ والخبر، مع أن الجملة الاسمية لا تكون جملة إلا مع وجودهما، لا يصح حذف أحدهما إلا إذا دل عليه الدليل. ويُعرَف الرفع بالعلامة القوية وهي الضمة أو ما ناب عنها، والضمة أقوى الحركات، فقوة الصوت تدل على قوة الوظيفة في الجملة.[٣]

بينما النصب علامة لفضلة الكلام، أي زائدة فيه، يصح حذفها دون دليل، منها: المفاعيل الخمسة والتمييز والحال. وهذه الوظائف تُعرَف بأخف الحركات وهي الفتحة أو ما ناب عنها طلبًا للتخفيف لأنها وقعت في آخر الكلام، فضعف الصوت يدل على ضعف الوظيفة في الجملة.[٤]

---

[١] إبراهيم الشمسان, "تعميم قاعدة النمط في النحو العربي – دراسة في منهج التقعيد" (جامعة الملك سعود, ١٤٤٠), ٢.

[٢] عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي, *نتائج الفكر في النحو*, ١ (بيروت: دار الكتب العلمية, ١٤١٢), ٧٧.

[٣] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية, *مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد*, ١ (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, ١٤١٦), ٤٢١/٢٠.

[٤] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية, *جامع المسائل، تحقيق: محمد عزير شمس*, ١ (دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع, ١٤٢٢), ٣٨/١.

واحتج أيضًا بأن شرط المفعول وجودُ الفاعل أو نائبه ولا ينعكس، فيلزم من وجود اسمٍ منصوب وجودُ مرفوع، ولا يلزم من وجود المرفوع منصوبٌ إذ الاسمُ المرفوع مُظْهَرًا أو مضمرًا لا بدَّ منه في كلِّ كلامٍ عربي، سواءٌ كانت الجملة اسميةً أو فعلية.[١]

قام المتقدمون من النحاة بهذا التقعيد لإثبات رفع المبتدأ والخبر، منهم سيبويه وابن الوراق إذ ذكِر أن المبتدأ والخبر ما لا غنى واحد منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلم منهما بدًّا،[٢] فاستحقا الرفع وأعطيا أقوى الحركات وهو الضَّم. والمفعول لما كان أضعف، أعطي أضعف الحركات وهو الفتح.[٣]

الأصل الثاني: لا يكون الإعراب إلا بالعامل

وضع النحاة هذا الأصل في تناولهم حدّ الإعراب، فأثبت أبو علي أن الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل، كقولنا: هذا رجلٌ ورأيت رجلًا ومررت برجلٍ.[٤] ويكون العامل لفظيًّا ومعنويًّا،[٥] والمعنوي سماه البصريون بالتعرية عن العوامل اللفظية.[٦] وقام ابن تيمية بتعميم هذه القاعدة على رافع المبتدأ، لأن الكلمة لا تُعرَب بنفسها دون العامل، فتجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية قيد في رفعه فهو مرفوع بالعامل المعنوي عند النحاة، كما أن تقييد المبتدأ بالنواسخ يوجب له حكمًا آخر.[٧]

وسبق ذكر هذه القضية عند النحاة، منهم السيرافي، إذ رأى أن التعرية عن العوامل اللفظية قد تكون علامةً في بعض الأماكن مثل ما حدث في المبتدأ، فإنه معرّى من العوامل اللفظية وهذه التعرية بمنزلة العامل.[٨] وتابعه ابن الوراق في أن العلامة قد تكون بحدوث الشيء أو

---

[١] ابن تيمية, ٤٤٢/٩.

[٢] عمرو بن عثمان سيبويه, *الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون*, ٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي, ١٤٠٨), ٢٣/١.

[٣] محمد بن عبد الله ابن الوراق, *علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش*, ١ (الرياض: مكتبة الرشد, ١٤٢٠), ٢٦٩–٧٠.

[٤] أبو علي الفارسي, *الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود* (مركز النخب العلمية, n.d.), ١١.

[٥] طاهر بن أحمد ابن بابشاذ, *دار الأرقم بن أبي الأرقم*, ١ (الكويت: المطبعة العصرية, ١٩٧٧), ٣٤٥/٢.

[٦] محمد بن يزيد المبرد, *المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة* (بيروت: عالم الكتب, n.d.), ١٢٦/٤.

[٧] المبرد, ١٢٦/٤.

[٨] الحسن بن عبد الله السيرافي, *شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وغيره*, ١. (بيروت: دار الكتب العلمية, ٢٠٠٨), ٤٥٦/٢.

بعدمه، كما فعلنا في الثوبين الأبيضين المتساويين، فإذا أردنا أن نفرّق أحدهما من الآخر فسودنا الأول وتركنا الآخر، فالتسويد هو العلامة وترك التسويد أيضًا علامة، إذن تعرية المبتدأ من العوامل عامل أيضًا.[١]

الأصل الثالث: اتحاد العامل لما اتحد فيه المعنى

هذا الأصل يعتمد على الأصل الأول، فاتحاد اللفظ يدل على اتحاد المعنى، ويعمل العامل الواحد فيما اتحد فيه المعنى. ومن أمثلته: عامل النعت هو العامل في المنعوت لأنهما متحدان في المعنى،[٢] وعامل البدل هو العامل في المبدل منه،[٣] والعامل في الحال هو العامل في صاحبها.[٤] ورأى سيبويه أن المبني على المبتدأ وهو الخبر، بمنزلة المبتدأ في المعنى، فالخبر مرتفع بما ارتفع به المبتدأ.[٥] وأيّده السيرافي بأن الابتداء يرفع المبتدأ والخبر جميعًا، دليله صحة تقديم الخبر على المبتدأ، إن كان المبتدأ عاملًا في الخبر فهو عامل ضعيف لأن الاسم أصله لا يعمل، فلا يعمل في ما قبله.[٦]

وأجاز ابن جني المخالفة بين عامل الحال وعامل صاحبها، لأن الحال ضرب من الخبر، وعامل الخبر ليس عاملًا في المخبر عنه.[٧] ووافقه ابن مالك واحتج بحجج، منها لأن العامل المعنوي عامل ضعيف لا يعمل في المعمولين معًا.[٨]

واختار ابن تيمية مذهب سيبويه لتعميم القاعدة، في أن المبتدأ والخبر مرفوعان لتجردهما عن العوامل اللفظية، كما أنهما معربان بالعوامل اللفظية، وهي: كان، وإنّ، وظنّ.[٩] فالعلة التي

---

[١] ابن الوراق, *علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش*, ٢٦٣.

[٢] سيبويه, *الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون*, ٤٢١/١.

[٣] سيبويه, ١٥٠/١.

[٤] علم الدين السخاوي, *سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: محمد الدالي*, ٢. (دار صادر, ١٤١٥), ٧١٥/٢.

[٥] سيبويه, *الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون*, ١٢٧/٢.

[٦] السيرافي, *شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وغيره*, ٤٥٧/٢.

[٧] أبو الفتح ابن جني, *الخصائص*, ٤. (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب, n.d.), ٢٢/٢.

[٨] محمد بن عبد الله ابن مالك, *شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد*, ١. (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, ١٤١٠), ٢٧٠/١.

[٩] ابن تيمية, *جامع المسائل، تحقيق: محمد عزير شمس*, ٣٩/١-٤٠.

استخدمها بعض البصريين في أن عامل المبتدأ وجب أن يعمل في خبره أيضًا، قياسًا على العوامل اللفظية من المنواسخ، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت أيضًا في خبره.[١]

الأصل الرابع: النصب للفضلة أو لما يُنزَّل منزلتها

مرّ بنا في الأصل الأول أن الرفع علامة للعمدة والنصب علامة للفضلة. وذهب بعض الكوفيين إلى أن خبر (كان) والمفعول الثاني لِـ(ظن) منصوبان على الحال،[٢] والدليل عليه أن (كان) فعل ناقص لا يتعدى إلى مفعول به، والدليل الآخر: وجب المطابقة بينها وبين صاحبها (اسم كان) و(المفعول الأول)، كقولنا: كان زيدٌ قائمًا (المطابقة في التذكير والإفراد)، معناه: كان زيدٌ في حالة القيام، وكذلك في قولنا: ظننتُ زيدًا قائمًا.[٣]

أما البصريون فذهبوا إلى أن خبر (كان) ومفعول (ظنّ) منصوبان لأنهما بمنزلة المفعول به،[٤] ويسميان أيضًا بالمفعول مجازًا.[٥] واحتجوا بصحة وقوع الضمير موقعهما، تقول: كنتُ إياه أو ظننتُك إياه، والحال لا بد من تنكيرها.[٦]

وتابعهم ابن تيمية في أن النصب دلالة على الفضلة بالإطلاق، وإلا فهو منزَّل منزلة الفضلة، فهذه من محاولاته في تعميم القاعدة. فأشار بقوله إلى أن (كان) وأخواتها تارةً تستعمل تامّةً مكتفيةً بالفاعل وأخرى ناقصةً تحتاج إلى منصوب. وكلا النوعين من (كان) يرفع العمدة فاعلًا أو اسمًا له.[٧] ويُفهم من كلامه أن خبر (كان) من الفضلات دون تحديد الاسم، أهو حال على رأي الكوفيين أم مفعول به على رأي البصريين.

---

[١] أبو البركات الأنباري, *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*, ١. (المكتبة العصرية, ١٤٢٤), ٣٩/١.

[٢] أبو البقاء العكبري, *اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان*, ١. (دمشق: دار الفكر, ١٤١٦), ١٦٧/١.

[٣] الأنباري, *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*, ٦٧٦/٢.

[٤] أبو بكر ابن شقير, *الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة*, ٥. (بطريق المكتبة الشاملة, ١٤١٦), ٧٣.

[٥] عبد الله بن يوسف ابن هشام, *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر* (سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع, n.d.), ٢٣٩.

[٦] الأنباري, *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*, ٢٧٨/٢-٢٧٩.

[٧] ابن تيمية, *جامع المسائل، تحقيق: محمد عزير شمس*, ٣٨/١.

وردّ بعض النحاة الذين يهتمون بالمعنى دون اللفظ على هذا الرأي، ومنهم ابن الخباز إذ رأى أن هذه المنصوبات هي المرفوعات في المعنى، لا يجوز حذفها لأنها أحد جزائي الجملة، فلا تكون الجملة مفيدة بدونها.[١]

الأصل الخامس: عمل الأصل أقوى من عمل الفرع

اتفق النحاة على أن الأصل في العمل للأفعال.[٢] ويعمل أيضًا ما أجري مجراها، مثل (إنّ) وأخواتها فإنها تشبه الفعل لفظًا ومعنًى، فترفع الخبر وتنصب الاسم كما أن الأفعال ترفع الفاعل وتنصب المفعول. وإنما تنصب القريب وترفع البعيد فرقًا بينها وبين أصلها،[٣] وللدلالة على أن عملها أضعف من عمل أصلها فلم يجاوز إلى خبرها على رأي الكوفيين.[٤]

وهذه الحروف سماها ابن تيمية بالحروف المشبهة للأفعال،[٥] ولكنها نقصتْ درجتُها عن درجة الأفعال فتقدم منصوبها لأنه أخفّ وتأخر مرفوعها لأنه أثقل، ولأن خبرها قد يكون جملةً أو شبه الجملة، لا يظهر الإعراب فيهما، وإذا تأخر النصب فلا يتحقق الشبه والفرق بينها وبين أصلها.[٦] والدليل على ضعف عملها إذا دخلت فيها (ما) الكافة فتكفها عن العمل وتزيل اختصاصها وتغير معناها، فصار يليها الجملة الفعلية والاسمية.[٧] فحاول ابن تيمية أن يعمم القاعدة في أن عمل الأصل أقوى من عمل فرعه.

---

[١] ابن الخباز ابن الخباز, *توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب*, ٢. (مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, ١٤٢٨), ٢٠٢.

[٢] الأنباري, *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*, ١٣١/١; أبو البقاء العكبري, *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين*, ١. (دار الغرب الإسلامي, ١٤٠٦), ٢٤٠; يعيش بن علي ابن يعيش, *شرح المفصل*, ١. (بيروت: دار الكتب العلمية, ١٤٢٢), ٢٦/٣.

[٣] محمد بن السري ابن السرّاج, *الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي* (بيروت: مؤسسة الرسالة, n.d.), ٩٧/١.

[٤] السيرافي, *شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وغيره*, ٤٦٣/٢.

[٥] ابن تيمية, *مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد*, ١٠٩/١٢.

[٦] ابن تيمية, *جامع المسائل، تحقيق: محمد عزير شمس*, ٣٩/١.

[٧] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية, *الإيمان، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني*, ٥. (عمان: المكتب الإسلامي, ١٤١٦), ١٨.

الأصل السادس: زيادة المعمول تُضعِف عامله

كل عامل له أكثر من معمولين ضعُف عمله، هذه القاعدة أتاها سيبويه بقوله: "كلّما طال الكلام ضعُف التأخيرُ إذا أعملتَ"،[١] لأن الأصل في الفعل يعمل مصدَّرًا. ومن تلك العوامل: ظن وأخواتها، ألا رأينا أنها ترفع الفاعل وتنصب المفعولين، فكثرة المعمول تضعف عملها، فلا يجوز تأخرها ولا انفصالها عن معموليها، وإلا فبطل العمل لفظًا أو محلًّا.

هذا الأصل الذي اعتمد عليه ابن تيمية في تقديم باب (ظن) وأخواتها. أشار بقوله: "فإنها أفعالٌ"[٢] إلى أنها أصل العامل فتمكّنتْ من عملها في ثلاثة معمولات. لكن مع كثرة معمولها رقّ عملها، إذا فُصِل بينها وبين مفعوليها أو تأخر، بطل عملها.

بدأ الكلام بتعليق عمل (ظن) إذا وقع بينها وبين مفعوليها حروف لها صدر الكلام، مثل: لام الابتداء وحروف الاستفهام وما النافية، تعلق عملها،[٣] أي: بطل عملها لفظًا لا محلًّا، كقولنا: ظننتُ لزيدٌ منطلقٌ، فالجملة: (لزيدٌ منطلقٌ) مبتدأ وخبر لفظًا لغلبة اللام عليهما، وهما مفعولان لـ(ظننت) محلًّا.[٤] وعلّل المبرد بأن اللام تمنع عمل ما قبلها في ما بعدها فاستأنف بها الكلام.[٥]

أما الإلغاء فذكر ابن تيمية أنه حدث إذا قُدِّم المفعولان عليها فحسُن إلغاء العمل لضعفه مع جواز الإعمال، ولهذا جاز تقوية الأفعال المتعدية بحروف الجر إذا تقدم المفعول، كقول الله تعالى: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٤).[٦] لتباعد الفعل عن مكانه وهو صدر الكلام فضعف

---

[١] سيبويه, *الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون*, ١٢٠/١.

[٢] ابن تيمية, *جامع المسائل، تحقيق: محمد عزير شمس*, ٣٩/١.

[٣] ابن تيمية, ٣٩/١.

[٤] السيرافي, *شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وغيره*, ٣٣٥/٣.

[٥] المبرد, *المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة*, ٣٤٤/٢.

[٦] ابن تيمية, *مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد*, ٤٩٠/٢٠.

العمل.[١] وميّز الفارسي الإلغاء بأنه أشد من التعليق، لأن (ظنّ) إذا ألغيت لم تعمل لفظًا ومحلًّا، وإذا عُلِّقت عملت محلًّا.[٢]

وإذا توسطت بين مفعوليها اختار ابن تيمية جواز إلغائها وإعمالها على السواء.[٣] وسببه لأنها متأخرة عن أحد مفعوليها ومتقدمة على الآخر، ولا يتم أحد الجزأين إلا بصاحبه، فحسن إعمالها وإلغاؤها،[٤] جاز قولنا: "زيدًا ظننتُ منطلقًا" أو "زيدٌ ظننتُ منطلقٌ".

خلاصة

لا يستخدم هذا التعميم لدى ابن تيمية إلا لتيسير البلوغ لدى الطلاب، إذا تمسكوا بهذه الأصول الستة وصلوا إلى باب المبتدأ والخبر مع نواسخهما وصولًا يسيرًا وأدركوا إدراكًا راسخًا، وفيما يلي خلاصة تلك الأصول:

أولًا: وجب رفع المبتدأ والخبر لأنهما عمدة الكلام، فقوة لفظهما تدل على قوة معناهما.

ثانيًا: عامل رفع المبتدأ تعريته عن العوامل اللفظية، لأن الإعراب لا يكون إلا بالعامل.

ثالثًا: عامل رفع الخبر كعامل المبتدأ، لأن العامل يعمل في ما اتحد فيه المعنى.

رابعًا: خبر (كان) منصوب مع أنه عمدة في المعنى، لأنه منزَّل منولة الفضلة لفظًا.

خامسًا: (إنّ) تنصب القريب لأنها تشبه الفعل وعملها أضعف من أصلها.

سادسًا: كثرة معمول (ظن) تسبب ضعف عملها، فإذا فُصِلت بطل عملها لفظًا، وإذا تأخرت بطل عملها لفظًا ومحلًّا، وإذا توسطت جاز إلغاؤها.

والذي جاء به ابن تيمية يطابق أقوال جمهرة النحاة أو بعضهم، فلم يكن منفردًا في رأيه.

ومن خلال هذه الخلاصة يمكننا الإجابة على الإشكاليات التي تكون خلفية هذا البحث:

---

[١] ابن يعيش, *شرح المفصل*, ٣٢٩/٤.

[٢] أبو علي الفارسي, *التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي*, ١. (مركز النخب العلمية, ١٤١٠), ١٠٩/٢.

[٣] ابن تيمية, *مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد*, ٤٩٠/٢٠.

[٤] أبو البركات الأنباري, *أسرار العربية*, ١. (دار الأرقم بن أبي الأرقم, ١٤٢٠), ١٣٠.

١. اكتشاف قواعد جديدة لتعليم المبتدأ والخبر ونواسخهما عن طريق الأصول الستة المذكورة أعلاه.
٢. معرفة كيفية تطبيقها على الأبواب الأخرى التي تُمثّل هذا الباب.
٣. ولا شك أن ما قام به ابن تيمية قد ساهم في الفكر اللغوي العربي، بخصوص علم النحو.

المراجع

ابن الأنباري، أبو البركات. *أسرار العربية*. ١. دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠.

———. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*. ١. المكتبة العصرية، ١٤٢٤.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. *دار الأرقم بن أبي الأرقم*. ١. الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٧.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. *الإيمان*، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. ٥. عمان: المكتب الإسلامي، ١٤١٦.

———. *جامع المسائل*، تحقيق: محمد عزير شمس. ١. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤٢٢.

———. *مجموع الفتاوى*، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد. ١. المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦.

جمال، دانيال. "تدريس المبتدأ والخبر في منظور العمدة." *مجلة العربية للكلية الإسلامية الحكومية ديروندينج* ٨، رقم: ١ (يوليو ٢٥، ٢٠١٩): ١–١٢.

ابن جني، أبو الفتح. *الخصائص*. ٤. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. *توجيه اللمع*، تحقيق: فايز زكي محمد دياب. ٢. مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨.

السخاوي، علم الدين. *سفر السعادة وسفير الإفادة*، تحقيق: محمد الدالي. ٢. دار صادر، ١٤١٥.

ابن السرّاج، محمد بن السري. *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. *نتائج الفكر في النحو*. ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢.

سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وغيره. ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨.

ابن شقير، أبو بكر. *الجمل في النحو*، تحقيق: فخر الدين قباوة. ٥. بطريق المكتبة الشاملة، ١٤١٦.

الشمسان، إبراهيم. "تعميم قاعدة النمط في النحو العربي – دراسة في منهج التقعيد." جامعة الملك سعود، ١٤٤٠.

العكبري، أبو البقاء. *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. ١. دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦.

———. *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق: عبد الإله النبهان. ١. دمشق: دار الفكر، ١٤١٦.

غوميلار، رزقي. "التعليل النحوي والصرفي عند ابن تيمية وعلاقته بالحكم الشرعي." جامعة الملك سعود، ٢٠٢٢.

الفارسي، أبو علي. *الإيضاح العضدي*، تحقيق: حسن شاذلي فرهود. مركز النخب العلمية، د.ت.

———. *التعليقة على كتاب سيبويه*، تحقيق: عوض بن حمد القوزي. ١. مركز النخب العلمية، ١٤١٠.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. *شرح التسهيل*، تحقيق: عبد الرحمن السيد. ١. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠.

المبرد، محمد بن يزيد. *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. بيروت: عالم الكتب، د.ت.

مشكورا، فضلان. "الإختلافات في المبتدأ والخبر عند الكوفيّين والبصريّين (دراسة نحوية مقارنة)." *مجلة اللغة للجامعة الإسلامية الحكومية بينجكولو* ١١ رقم: ١ (٢٠٢٢): ١–١٥.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: عبد الغني الدقر. سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع, د.ت.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله. *علل النحو*، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠.

ابن يعيش، يعيش بن علي. *شرح المفصل*. ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢.